

ورقة عمل :

المؤسسات الوطنية و العضوية الكاملة في لجنة التنسيق الدولية –التصنيف أ شروط الاعتماد و آلياته

تعد اللجنة الفرعية للاعتماد (SCA) إحدى لجان رابطة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (ICC)، و تعمل على ثلاثة أصناف للاعتماد و فقا لمبادئ باريس و النظام الأساسي لرابطة التنسيق الدولية :

-**التصنيف A:** عضو مصوت: امتثال كامل لمبادئ باريس

-**التصنيف B:** عضو غير مصوت: غير ممثل بشكل كامل مع مبادئ باريس، أو عدم كفاية المعلومات المقدمة للتوصل إلى قرار

-**التصنيف C:** عدم العضوية: عدم امتثال لمبادئ باريس

من حيث المبدأ العام، تخضع جميع المؤسسات الوطنية ذات الفئة **A** و الفئة **B** إلى استعراض دوري شامل كل 5 سنوات.

أولاً- عملية تقديم طلب الاعتماد للمرة الأولى

تقدم المؤسسة الوطنية طلب اعتمادها للمرة الأولى إلى رئيس لجنة التنسيق الدولية، عبر وحدة المؤسسات الوطنية التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان و هي ما تعرف اختصاراً بـ (NIRMS) و هي بمثابة أمانة لجنة التنسيق الدولية (ICC).

يكون طلب الاعتماد مشفوعاً بعدة وثائق:

- نسخة من القانون أو آخر صك أنشئت بموجبه المؤسسة.
- موزج لهيكلها التنظيمي بما في ذلك كامل الموظفين و الميزانية السنوية.
- نسخة من آخر تقرير سنوي لها في شكله المنشور الرسمي.
- بيان مفصل تبين فيه المؤسسة جوانب امتثالها لمبادئ باريس، و جوانب عدم امتثالها لتلك المبادئ، و أي مقترحات لضمان الامتثال.

- يُحدد شكل تقديم هذا البيان من مكتب لجنة التنسيق الدولية وفقاً للنموذج المقدم من المفوضية. يوجد النموذج المشار إليه في البند السادس ضمن مجموعة القواعد و النظام الداخلي للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد.

- تسلم الوثائق المشار إليها إلى مفوضية حقوق الإنسان (لوحدة المؤسسات الوطنية بصفتها أمانة لجنة أو رابطة التنسيق الدولية). و ذلك قبل الاجتماع المقبل للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد بأربعة أشهر على الأقل. و يتوافر العنوان الرسمي الذي يمكن أن ترسل إليه هذه الوثائق ضمن مجموعة القواعد الإجرائية و النظام الداخلي للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد.

- يجوز لرئيس لجنة التنسيق الدولية أو أي عضو من أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد أن يبدأ استعراضاً لمركز اعتماد أي مؤسسة وطنية في الفئة "A" إذا لاحظ تغييراً في ظروف تلك المؤسسة بطريقة امتثالها لمبادئ باريس. و تتولى وحدة المؤسسات الوطنية استلام و معالجة كافة الطلبات و الوثائق الداعمة. (مثال الهند، و النقاش الذي دعا لدراسة جدوى إجراء تعديل في القواعد الإجرائية)
- أيضاً تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تقدم إلى وحدة المؤسسات الوطنية معلومات ذات صلة بأيّة مسائل متعلقة بالاعتماد أمام اللجنة الفرعية (مثال الفلبين في جلسة مارس 2012).

ثانياً- كيفية إعداد "موجز Summary" بناء على ما ورد في بيان الامتثال المقدم من المؤسسة الوطنية:

بعد تلقي بيان المؤسسة الوطنية، يقوم موظفي المفوضية التابعين لوحدة المؤسسات الوطنية و الموظفين الميدانيين التابعين للأمم المتحدة، بوضع موجز حول امتثال المؤسسة لمبادئ باريس ليشكل أساس الحوار و المناقشات خلال اجتماع اللجنة الفرعية للاعتماد.

ثالثاً في قاعة الاجتماع

تؤمن الوثائق بجميع محتوياتها لأعضاء لجنة الاعتماد الممثلين لأربع أقاليم هي (الآسيا باسفيك- أوربا- أمريكا- أفريقيا) ، و تجري المداولات مداولات بشأن كل مؤسسة وفقاً للجدول، ثم يدعى موظف من مكتب مفوضية حقوق الإنسان للمشاركة و إبداء وجهة النظر حول ظروف المؤسسة و البلد من ناحية الصعوبات و التحديات أو الأحداث الطارئة كحدوث انقلاب ما، أو اعتقال لأحد الأعضاء أو استقالة... الخ ، ثم بعد ذلك يُطلب من ممثلي المؤسسات الوطنية المتقدمة للاعتماد التواجد عبر الهاتف للإجابة عن أسئلة لجنة الاعتماد و لتقديم أي معلومات إضافية لازمة للتقييم.

رابعاً- بعد التقييم

يرسل مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان توصيات اللجنة الفرعية إلى المؤسسة الوطنية المعنية. و أمام هذه المؤسسة 28 يوماً للرد على التوصيات إن رغبت بذلك. بعد انقضاء هذه الفترة ترسل مفوضية حقوق الإنسان فوراً تقرير و توصيات اللجنة الفرعية إلى أعضاء مكتب لجنة التنسيق الدولية الستة عشر، و يكون أمامهم 20 يوماً لاعتماد هذه التوصيات أو الطعن فيها.

خامساً- في مكتب لجنة التنسيق الدولية : و هو ما يرمز إليه اختصاراً (المكتب BUREAU)

يقوم أي عضو في المكتب لا يتفق مع التوصية بإخطار رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد و وحدة المؤسسات الوطنية في غضون 20 يوماً من استلام التوصية، و يخطر بهذا الاعتراض كافة أعضاء المكتب، و هنا إما يمر عشرون يوماً دون اعتراض أحد منهم و يعتبر التقييم معتمداً، أو يقوم أربعة أعضاء ينتمون لمجموعتين إقليميتين بإخطار وحدة المؤسسات الوطنية أنه لديهم اعتراضا مكتوباً و يقدمونه قبل مرور 20 يوماً، عندئذ يحال التقييم إلى مكتب لجنة التنسيق كي يبت فيها باجتماعه المقبل.

سادساً- ما هي الأمور و الجوانب القانونية و الإجرائية التي تركز عليها لجنة الاعتماد بصدد اعتماد مؤسسة وطنية ما؟

1- الأهلية و المسؤوليات:

يجب أن يكون إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بموجب نص دستوري أو تشريعي ينص صراحة على أنها مؤسسة وطنية مستقلة بذاتها أي ليست جهازاً تابعاً لأي من السلطات الثلاث (تشريعية -قضائية -تنفيذية)، فإنشائها بموجب صك تنفيذي أي تصدره سلطة تنفيذية كقرار أو ما شابه أمر لا يتلاءم و ضمان الاستمرارية و الاستقلالية. كذلك يتعين أن يكون لديها ولاية بمهام محددة بشكل واضح وفقاً لمبادئ باريس.

من ضمن مهامها ، أن تقوم بتشجيع الحكومة على الانضمام للاتفاقيات الدولية ، و أن تتواصل مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان ، لا سيما مجلس حقوق الإنسان و آلياته و هيئات معاهدات حقوق الإنسان، كذلك التعاون مع منظمات المجتمع المدني العاملة في ميدان حقوق الإنسان ، و تلك من الأمور التي يجب على المؤسسات الوطنية إثباتها أمام لجنة الاعتماد. كذلك على المؤسسات الوطنية إصدار تقارير سنوية أو خاصة أو مواضيعية معلنة على الملأ و أن تلقى توصيات اللجنة مناقشة في الوزارات الحكومية المعنية. و تلك من التساؤلات المهمة للجنة الاعتماد، فكون المؤسسة تصدر تقاريراً حول أوضاع حقوق الإنسان في البلد و تقوم بنشرها للعامه ، أمر بغاية الأهمية.

للمؤسسات الوطنية مهام هي استشارية لكنها تكاد تكون أهم ما يحسب (الفكرة وجود مؤسسة الوطنية) على صعيد المنجزات وما يمكن الدفع به نحو تعزيز و تطوير حقوق الإنسان، كدراسة التشريعات الوطنية و التعليق عليها من منطلق المواثيق الدولية لحقوق الإنسان و اقتراح إلغاءها أو تعديلها أو إحداث تشريعات جديدة تتسجم مع مبادئ حقوق الإنسان، و مهام أخرى تتعلق بالرصد و المتابعة لحالات انتهاك حقوق الإنسان و استرعاء انتباه الحكومة إليها و تقديم مقترحات و اتخاذ مبادرات لحلها، و الإعراب عند اللزوم عن رأي بشأن مواقف الحكومة و ردود أفعالها. تلك أيضاً من الأمور التي يتعين على أي مؤسسة وطنية توقع سؤالها عنها أثناء تقييمها للاعتماد أو حتى مراجعة اعتمادها. إضافة إلى اختصاصها شبه القضائي في تلقي المظالم و الشكوى و العمل على محاولة إيجاد التسوية لها بالطرق الممكنة و المتاحة قانوناً، كما يحسب للمؤسسات الوطنية كل ما تقوم به من حملات و أعمال دعائية و نشر لدراسات و بحوث تهدف إلى التثقيف و التوعية بحقوق الإنسان.

2- التشكيلة و ضمانات الاستقلالية و التعددية:

تتعلق بتمثيل أعضاء الهيئة الإدارية لمختلف مكونات المجتمع على النحو المشار إليه في مبادئ باريس، و كيفية تعيينهم من خلال عملية نزيهة و شفافة و مشاورة واسعة للترشح و الاختيار. و تتطلب الإعلان عن الوظائف الشاغرة على نطاق واسع سواء بالنسبة للأعضاء أو لموظفي المؤسسة ، بالإضافة إلى ضمان مشاركة المرأة و ذلك لتمثيل طائفة واسعة من الفئات المجتمعية و ضمان عدم إقصاء أي منها.

كما يوصى بشدة إدراج أحكام في القانون الوطني بالحصانة لأعضاء المؤسسة، للحماية من المسؤولية القانونية أثناء ممارستهم لاختصاصاتهم الرسمية بالمؤسسة.

كما يعد التمويل الكافي من الشروط الأساسية إثناء النظر بطلب الاعتماد، و هو ما تقدمه الدولة في حدود المعقولن كي تمكن المؤسسة الوطنية من الاضطلاع بمهامها. و يجب ان لا تخضع المؤسسة للرقابة المالية التي تضر باستقلاليتها ، لكن توفر المؤسسة الوطنية معلومات عن ميزانيتها و حساباتها و سجلاتها لدى طلب الاعتماد لتقديمها للمفوضية السامية.

كذلك يعد ضمان عدم قابلية عزل الأعضاء من شروط الاستقلالية، إلا بأحكام واضحة صريحة تنص على العزل وفقاً لمبادئ باريس.

حاولت باختصار أن أعرض لأهم شروط الاعتماد و آلياته، مما يهيئ للجلسة المقبلة التي سنتحدث فيها عن أكثر نواحي القصور تكرراً في تشريعات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

رسم تبسيطي لعملية الاعتماد، وإعادة الاعتماد

